

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة

كلية الشريعة والاقتصاد

مخبر البحث في الدراسات الشرعية

الملتقى الوطني حول تطوير المنهج التكاملي في البحث الفقهي المعاصر والعلوم القانونية
والاقتصادية

6-5 ديسمبر 2018م

عنوان المداخلة: نحو توظيف أمثل للعلوم القانونية والاقتصادية في البحث الفقهي المالي
المعاصر.

من إعداد الدكتور نورالدين بوكرديد , جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة

مقدمة : تهدف هذه المداخلة إلى بيان ضرورة الاستفادة من فروع المعرفة القانونية والاقتصادية من لدن الباحث في فقه المعاملات المالية المعاصرة باعتبارها أمراً أساسياً في حسن تصور النوازل الاقتصادية والمالية والمصرفية المعاصرة , والتي بدورها توصل إلى الحكم الشرعي الصحيح فيها , كما تعد معياراً في التنزيل السليم والسديد لذلك الحكم على أرض الواقع , وهنا تعظم الحاجة إلى التزام الفقيه المعاصر بمنهج التكامل المعرفي من مختلف جوانب مكونات العملية الفقهية (التنظير والتنزيل، البحث والصياغة، التصنيف والتدريس) بين المعرفة الفقهية والقانونية والاقتصادية بغية الرقي والسمو بمستوى البحث الفقهي المالي المعاصر في مؤسساتنا التعليمية ومراكزنا البحثية ومخابرنا العلمية , أملاً في الإسهام في ضبط العديد من القضايا الاقتصادية والمصرفية وعقود المعاملات المالية المعاصرة الشائكة والمعقدة بضوابط الشرع ومحاولة تقديم البدائل الشرعية لذلك , الأمر الذي يسهم في تحقيق التنمية الشاملة .

لأجل تلمس هذه الحثيات طرحت التساؤلات الآتية : ما المقصود بحاجة الفقيه المالي المعاصر إلى الإفادة من العلوم القانونية والاقتصادية والخبرات المتخصصة فيهما ؟ وما أهمية

تلك الإفادة ؟ وما حكمها ومجالاتها وضوابطها ؟ وهل هناك آليات لتطوير البحث الفقهي المالي المعاصر بالاستعانة بتلك الإفادة ؟

هذه إشكالات أردت أن أصيغ مداخلتني على أساسها وفق خطة قسمتها إلى مقدمة و أربعة مباحث وخاتمة .

المبحث الأول : مفهوم البحث الفقهي المالي المعاصر والحاجة للمعرفة القانونية والاقتصادية .

المبحث الثاني : حكم إفادة الفقيه المالي المعاصر من العلوم والخبرات المتخصصة في المعرفتين القانونية والاقتصادية وأدلته.

المبحث الثالث : مجالات إفادة الفقيه المالي المعاصر من العلوم والخبرات المتخصصة في المعرفتين القانونية والاقتصادية وضوابطها .

المبحث الرابع : آليات تطوير البحث الفقهي المالي المعاصر بالاستعانة بالعلوم الفقهية والاقتصادية.
الخاتمة : أهم النتائج والتوصيات .

المبحث الأول : مفهوم البحث الفقهي المالي المعاصر وعلاقته بالحاجة للمعرفة القانونية والاقتصادية .

المطلب الأول : المقصود بالبحث الفقهي المالي المعاصر

- التعريف بالبحث الفقهي عموماً : " هو خطة الدراسة الفقهية المبنية على قواعد معينة وأصول مرعية لمجموعة من الحقائق بقصد التوصل إلى حكم أو أحكام فقهية جديدة أو اختيار حكم أو أحكام سبق التوصل إليها وأدلتها القوية " ¹ .
- التعريف بفقہ المعاملات المالية المعاصرة : هي القضايا المالية التي استحدثها الناس في العصر الحديث ² أو القضايا التي تغير موجب الحكم عليها نتيجة التطور وتغير الظروف ³ أو القضايا التي تحمل اسماً جديداً ⁴ أو القضايا التي تتكون من عدة صور قديمة ⁵ , ⁶ .

¹ البحث الفقهي , طبيعته , خصائصه , أصوله , مصادره , إسماعيل سالم عبد العال, ص13 , ط1 , 1429هـ , 2008م , مكتبة الأسد في مكة المكرمة .

المطلب الثاني : التعريف بالعلوم القانونية والاقتصادية وعلاقتها بفقهاء المعاملات المالية المعاصرة

- **التعريف بالعلوم القانونية وعلاقتها بفقهاء المعاملات المالية المعاصرة :** يعرف القانون بأنه مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع⁷. والمعروف أن علاقة الفرد في مجتمعه في مجال المال والأعمال تنظمها القواعد القانونية الخاصة بالمعاملات المالية كالبيع والإيجار والرهن وغيرها , لكن إذا استقرأنا مختلف قضايا المعاملات المالية خاصة المعاصرة منها , فإننا نجد موزعة عبر فروع القانون المختلفة , فتارة في القانون المدني الذي ينظم العلاقات المدنية والأحوال العينية والتصرفات المالية كالعقود المدنية المسماة مثل البيع والإجارة والكفالة والرهن غيرها , وأحياناً نجد في القانون التجاري الذي يشمل الشركات والإفلاس والبورصات والأوراق التجارية وكل ما ينظم النشاط التجاري وغيرها , كما أن الأمور المتعلقة بالإدارة وموارد الدولة ومصارفها وتشمل نظام الجباية وموارد بيت المال والضرائب وقواعد الضمان الاجتماعي وتحديد الأسعار والأرباح فإننا نجد في القانون المالي , ويمكن تناولها أيضاً في القانون الاقتصادي الذي يقوم بتنظيم الإنتاج والتداول وكذلك استهلاك الثروات بالإضافة إلى تضمينها في فروع قانونية أخرى كالعقود المالية الإدارية في القانون الإداري وقانون الصفقات العمومية وقانون الإجراءات المدنية والإدارية... الخ⁸.

- **التعريف بالعلوم الاقتصادية وعلاقتها بفقهاء المعاملات المالية المعاصرة :** يقصد بالعلوم الاقتصادية : تلك العلوم التي تبحث في الاستغلال الأفضل والأمثل للموارد الإنتاجية المتوفرة لإشباع أكبر قدر من الحاجيات الإنسانية⁹ , ومعرفة الباحث في الفقه المالي المعاصر بمختلف العلوم الاقتصادية كالاقتصاد الجزئي والكلبي ومختلف النظريات الاقتصادية والعلوم المالية كفنون

² مثل النقود الورقية وشركة المساهمة وركاة الأسهم والسندات وغيرها

³ مثال ذلك اشتراط الفقهاء قديماً تسليم مفتاح العقار للمشتري لكي يتحقق تسليم العقار , فهذا الشرط لم يعد لازماً في هذا العصر , بعد نشوء السجل العقاري ؛ حيث يكتفى بتسجيله فيه .

⁴ مثل عقود المناقصات والتوريدات والمقاولات

⁵ كبيع المراجعة للأمر بالشراء فهو يتكون من عدة صور وعد من المشتري للبنك الإسلامي , بشراء السلعة مراجعة ثم عقد بيع بين البنك والبائع , وأخيراً عقد بين المشتري والبنك بعد قبض البنك السلعة .

⁶ المعاملات المالية المعاصرة , عثمان شبيب , ص 10 , بحوث لبعض النوازل الفقهية المعاصرة , عبد الله بن محمد الطريقي , ص 3-4 .

⁷ المدخل للعلوم القانونية , (نظرية القانون) , أحمد محمد الرفاعي , ص 6 , جامعة بنها .

⁸ محاضرات في المدخل للعلوم القانونية , (النظرية العامة للقانون) , حفيظة عياشي , ص 11-22 , كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة . وانظر أيضاً المدخل لدراسة التشريع الإسلامي , بلحاج العربي , ص 50-51 , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر

⁹ محاضرات في العلوم الاقتصادية , جواد كاظم نصيف , ص 14 , جامعة بابل , العراق .

المحاسبة والتسيير المالي , وكذا العلوم المصرفية بالإضافة إلى علمي الإحصاء والرياضيات المالية , إلى جانب الاقتصاد الإسلامي تجعله فقيها اقتصاديا جامعاً بين العمق الفقهي والاقتصادي,

قادراً على الاجتهاد والإبداع فيما يطرح عليه من مستجدات ونوازل متعلقة بعالم المال والأعمال , غير مكتفٍ يتقدم الحكم الشرعي المناسب للنازلة المالية المعاصرة, بل يوجه اجتهاده كذلك إلى تقديم الحلول للمشكلات الاقتصادية والأزمات المالية التي يعاني منها مجتمعه كمشكلة الفقر والبطالة وارتفاع معدلات التضخم والسعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة¹⁰.

المطلب الثالث : حاجة الفقيه المالي المعاصر إلى الإفادة من العلوم القانونية والاقتصادية والخبرات المتخصصة فيهما.

يقصد بالإفادة من العلوم القانونية والاقتصادية والخبرات المتخصصة فيهما من لدن الفقيه المالي المعاصر استثمار نتائجها وبياناتها ومناهجها الدقيقة الموثوق بصحتها عند تقرير وإصدار القواعد التشريعية والقانونية المنظمة للأنشطة الاقتصادية والمالية والمصرفية والتأمينية وغيرها وبناء الحكم الفقهي وتنزيله في الواقع على أساسها¹¹, فالعلوم الاقتصادية والقانونية مثلاً تقدم بيانات وافية وتفصيل دقيقة لعقود المعاملات المالية والمصرفية والتصرفات الاقتصادية التي تمكن الباحث في الفقه المالي المعاصر من الإحاطة بالنازلة فهماً وتصوراً قبل أن يكيفها فقهاً ومن ثم يحسن تنزيل وتطبيق الحكم الفقهي عليها¹².

إن المعرفة الاقتصادية والقانونية تعتبر أهم وسيلة لفهم وإدراك الواقع الاقتصادي والمصرفي المليء بالتعقيدات, وإن ربط الاجتهاد الفقهي المالي المعاصر بمعرفة العلوم الاقتصادية والقانونية أو سؤال ومشاورة أهل الخبرة من المعرفتين كما هو حاصل في المجامع الفقهية وهيئات الرقابة في المصارف الإسلامية , يعتبر بحق من صميم العملية التجديدية في فقه الاقتصاد والمعاملات المالية المعاصرة, يقول الإمام الشافعي رحمه الله : " لا يحل لفقيه أن يقول في ثمن الدرهم ولا خبرة له بسوقه . " ¹³ ليكون على

¹⁰ كيفية التجديد في فقه الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية , د . علي محي الدين القرة داغي , ص 8-9-10, فعاليات الندوة الدولية حول التقنين وتجديد الفقه الإسلامي المعاصر المنعقدة بقاعة محاضرات بجامعة السلطان قابوس بن سعيد في أبريل 2008م
¹¹ إسماعيل حسن حفيان , مؤسسة الاجتهاد ووظيفة السلطة التشريعية , ص 341-342 , ط 2015 , المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

¹² منهج الاجتهاد الفقهي المعاصر وتطبيقاته , القضايا المالية والطبية نماذج , نسيم بن مصطفى , ص 73, مذكرة ماجستير , تخصص علوم إسلامية ومناهج البحث , جامعة تلمسان , 2013-2014م .

¹³ نحو تأهيل اجتهادي لأعضاء هيئة الفتوى بالمصارف الإسلامية , قطب الريسوني , ص 27, مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول , نقلاً عن كتاب الرسالة للإمام الشافعي , ص 511 .

حد تعبير الدكتور قطب الريسوي تصور القضايا القضائية المالية المعاصرة محكماً وجلياً ويبنى على ذلك التأصيل الشرعي السليم باعتبار ذلك صورة من صور الاجتهاد المنشود في هذا العصر¹⁴.

إن الدراسات المقارنة بين المعرفتين القانونية والاقتصادية من جهة والفقهية المالية المعاصرة من جهة أخرى ، تسهم في تطوير الدراسات والأبحاث الفقهية المالية المعاصرة ، وبالأخص النواحي المتعلقة بالحاجات المتحددة، التي يشترط فيها الاجتهاد الشمولي الملائم لاحتياجات العصر، خاصة فيما يتعلق بالقوانين وتفرعاتها التنظيمية سواء في القطاع الإداري أو التجاري أو الاقتصادي أو المصرفي أو ما يستجد من إجراءات إدارية وتنظيمية لعقود المعاملات المالية المعاصرة كعقود المزايدات والمقاولات والتوريدات والمناقصات. كما أن التعرف على طبيعة النظم التشريعية والعوامل المؤثرة في تطورها من شأنه أن يسهم في التعرف على القواعد العامة التي تحكم تطور هذه النظم؛ ما يساعد على تفسير بعض الاختيارات التشريعية في نظام تشريعي أو فقهي معين¹⁵. ولا تظهر ثمرة التكامل بين المعرفتين الفقهية المالية المعاصرة والمعرفتين القانونية والاقتصادية بشكل أفضل وسليم إلا باستخدام الدراسة المقارنة بين الجوانب القانونية والاقتصادية والفقهية لقضايا المعاملات المالية التي لا بد فيها من إظهار أهم النقاط التي يتقاطع فيها الفقه الإسلامي مع القانون والاقتصاد الوضعي، أو على أقل تقدير بيان أوجه التشابه والاختلاف ووضع الآراء والإجراءات والنصوص القانونية والاقتصادية لبنود العقود المتعلقة بقضايا المال والأعمال في ميزان الفقه الإسلامي¹⁶.

إن هذه المعارف بما تشتمل عليه من أدوات ومناهج تعتبر خير وسيلة معينة على ضبط الاجتهادات والآراء المتأثرة بالظروف والبيئة بغية إعادة النظر فيها من جديد وعرضها على بساط المراجعة والنقد والتمحيص والتدقيق¹⁷.

المبحث الثاني : مشروعية الإفادة من العلوم القانونية والاقتصادية من لدن الباحث في الفقه المالي المعاصر والخبرات المتخصصة فيهما :

¹⁴ المرجع نفسه ، ص 27 .

¹⁵ الدراسات المقارنة بين الشريعة والقانون ، عبد اللطيف القرني ، ص 2، بحث منشور بالجريدة الإلكترونية ، العرب الاقتصادية الدولية بتاريخ : الأربعاء 27 يناير 2011م .

¹⁶ الأهمية الأكاديمية لتخصص الشريعة والقانون في الجامعة ، عبد المنعم النعيمي ، بحث منشور على النت ، عبد المنعم نعيبي ، نشر في 28 نوفمبر 2014م أستاذ بكلية الحقوق جامعة الجزائر 1.

¹⁷ سانو قطب مصطفى ، أدوات النظر الاجتهادي المنشود في ضوء الواقع المعاصر، ص 130 ، إسماعيل حسن حفيان ، مؤسسة الاجتهاد ووظيفة السلطة التشريعية ، ص 350.

لقد ذهب العديد من الباحثين إلى اعتبار الإفادة من العلوم القانونية والاقتصادية والخبرات المتخصصة فيهما، من لدن الباحث في الفقه المالي المعاصر لأخذ معلومات صحيحة ووافية عن النازلة المالية المطروحة، تسهم في تفسيرها والكشف عن طبيعتها وتحديد ما يترتب عليها من منافع أو مضار، فريضة شرعية وسنة جارية وذلك للأدلة الشرعية الآتية :

أولاً : من القرآن الكريم :

- قوله تعالى : " فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ " ¹⁸ ، فالنص واضح في وجوب الرجوع إلى أهل الذكر من المتخصصين ، والمعروف أن أهل الاختصاص العارفين بالتفاصيل والإجراءات المعمول بها في عالم المال والأعمال هم أهل القانون والاقتصاد وذلك لما تحصل عندهم من الكفاءة والخبرة مما لم يتحصل عند غيرهم فيستعين بهم الفقيه على حسن تصور وتطبيق الحكم الشرعي على واقع النازلة المالية المعاصرة ¹⁹ .

- قوله تعالى : "ولا ينبئك مثل خبير " ²⁰ ، قال ابن كثير " قوله : " ولا ينبئك مثل خبير " أي : لا يخبرك بعواقب الأمور ومآلها وما تصير إليها مثل خبير بها ²¹ .

ووجه الدلالة من هذه النص أنه يستنبط منه الإشارة إلى وجوب الرجوع إلى أهل العلم والفهم في كل ما له علاقة بتنظيم الجوانب الحياتية عامة والمعاملات المالية خاصة ²² .

ثانياً : من السنة : استدلو بما أخرجه مسلم وابن ماجه من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صل الله عليه وسلم مر يقوم يلحقون ، فقال لو لم تفعلوا لصلح ، قال فخرج شيصاً ، فمر بهم ، فقال : ما

¹⁸ الأنبياء ، آية (7) - النحل ، آية (43)

¹⁹ مؤسسة الاجتهاد ووظيفة السلطة التشريعية ، إسماعيل حسن حفيان ، ص352، أصول الاجتهاد في النوازل ، رجاء بنت صالح باسودان ، ص2 ، بحث منشور على النت بتاريخ 20 ربيع الأول 1433 هـ الموافق ل 12 فيفري 2012م على الساعة 1 : 26 دقيقة ، الملتنقى الفقهي .

²⁰ فاطر ، الآية 14 .

²¹ تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، ج3 ص665 .

²² مؤسسة الاجتهاد ووظيفة السلطة التشريعية ، إسماعيل حسن حفيان ، ص355 ، مرجع سابق .

لنخلكم , قالوا : قلت كذا وكذا قال : إن كان شيئاً من أمر دنياكم فشأنكم به , وإن كان من أمور دينكم فإلي " 23 .

وجه الدلالة من النص : يستفاد من ذلك بطريق الإشارة أن من خفي عليه شيء من المعرفة لزمه الرجوع إلى أهلها واستفسارهم عنها , والإفادة من خبراتهم بها , فلذلك قال : " إن كان شيئاً من أمر دنياكم فشأنكم به , وإن كان من أمور دينكم فإلي " 24 .

ثالثاً: من القواعد الشرعية : قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب , ووجه الاستدلال بهذه القاعدة أن فهم النازلة وتصورها ومن ثم تنزيلها وتطبيقها أمر ضروري وواجب شرعي لإعطاء الحكم الشرعي لها , وهذه الأمر متوقف في عديد الحالات على الحاجة إلى الإفادة من هذه المعارف والخبرات , فإن الحياة اليوم تعقدت قضاياها , وكثرت مشكلاتها , وتداخلت علومها , ومن أجل التغلب على هذه السمة اليوم في جميع فروع الحياة المختلفة أصبح الاعتماد على العلوم والخبرات المتخصصة سنة متبعة في جميع المجالس الشرعية والمؤسسات القانونية , ومرد هذا التكامل بين الباحثين الشرعي والقانوني والاقتصادي هو القطع المبني على الاستقراء الصحيح والتجربة المشهود باستحالة أن يجتمع علم كليهما عند متخصص في واحد منهما , ولا شك أنه من دون هذه الإفادة يكون الانتظار أو التوقف , أو الانحراف والفساد . وعملاً بقاعدة " ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " 25 , فإن هذه القاعدة تكون لازمة واجبة 26 .

رابعاً : أصل تحقيق المناط : أنه من المقرر الثابت أن أصل الرجوع إلى أهل الخبرة في العلوم والمعارف المتخصصة , والاعتماد على أحكامهم وتقديراتهم ثابت مقرر عند الأصوليين في بحث تحقيق المناط , و تحقيق المناط هو أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي لكن يبقى النظر في تعيين محله " 27 .

²³ أخرجه مسلم في صحيحه , كتاب الفضائل , باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكره , من معاش الدنيا برقم 2363 , ج4 , ص 1638 .

²⁴ مؤسسة الاجتهاد ووظيفة السلطة التشريعية , ص355 , إسماعيل حسن حفيان , مرجع سابق .

²⁵ البعلي , علاء الدين بن اللحام , القواعد والفوائد الفقهية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية , ص130 , ط 1998 م , المكتبة العصرية , بيروت , لبنان .

²⁶ إسماعيل حسن حفيان , مؤسسة الاجتهاد ووظيفة السلطة التشريعية , ص357 .

²⁷ الشاطبي , الموافقات في أصول الشريعة , ج5 ص12 .

المبحث الثالث : مجالات إفادة الفقيه المالي المعاصر من العلوم والخبرات المتخصصة في
المعرفتين القانونية والاقتصادية وضوابطها .

المطلب الأول : مجالات إفادة الفقيه المالي المعاصر من العلوم والخبرات المتخصصة في
المعرفتين القانونية والاقتصادية

إنّ الفقيه في المستجدات المالية المعاصرة يحتاج إلى ثلاثة أمور للوصول إلى الحكم الشرعي، هي:
التصور، معرفة إمكان الحصول والوقوع، وما يترتب على الحكم من آثار ومآلات ، وفي هذه
الأمر كلها يضطر الفقيه إلى الاستعانة بالمتخصصين في العلوم الأخرى كالعلوم الاقتصادية
والقانونية مثلاً ، وهذا ما قامت به العديد من المجمع الفقهي ومراكز الإفتاء²⁸ .

ففي مجال تصور المسألة تصوراً صحيحاً وفهمها فهماً دقيقاً نجد كثيراً من الباحثين الفقهاء قد
استعانوا في تصوّر العديد من النوازل المالية المعاصرة كالبطاقات الائتمانية والحساب الجاري
وسندات المقارضة وكذا سندات التنمية والاستثمار وصكوك المشاركة والأوراق التجارية والإجراءات
القانونية المتبعة في عقود المناقصات والمقاولات بأصحاب الخبرة والتخصص من الاقتصاديين وأهل
القانون²⁹ .

وفي مجال إمكان وقوع النازلة وتحققها يحتاج الفقيه الناظر إلى المستجدات إلى الاسترشاد والاستئناس
بآراء علماء الاقتصاد والقانون في النازلة فلا بدّ أن تكون واقعة، ولا بد من معرفة إمكان تحصيل ما
يريد تحصيله المكلف في الواقعة المبحوثة ، ومن ذلك على سبيل المثال مسائل الربح الإلكتروني
وأحكام إجراء العقود بوسائل الاتصال الحديثة وضمن حقوق المصنّفات الفنية والمسؤوليات
المرتبة على المنتجات المعيبة وعقود الصيانة... إلخ³⁰ .

كما أن تقدير الآثار والمآلات التي قد تترتب على الحكم الشرعي للنازلة المعينة مهم للغاية للفقيه حتى
يُحكم الفتيا أو الحكم الشرعي الذي يناسبها، وقد يستعين الفقهاء بالخبراء من أصحاب العلوم غير

²⁸ انظر مقالنا بعنوان : التكامل المعرفي بين العلوم الشرعية والاقتصادية وأثره في فهم النوازل المالية المعاصرة وتحقيق التنمية ، ص 536-

537 ، مجلة المعيار ، العدد 40 ، كلية أصول الدين ، جامعة الأمير عبد القادر .

²⁹ يراجع قرارات مجمع الفقه الإسلامي بمجدة ، مجلد مطبوع .

³⁰ يراجع قرارات مجمع الفقه الإسلامي بمجدة ، مجلد مطبوع .

الشرعية لتقدير هذه الآثار والمآلات، ومن ذلك على سبيل المثال حكم تبييض الأموال وغسيلها وكذا حكم التسويق الشبكي والهرمي ومسألة ربط الأجور بتغير المستوى العام للأسعار في ضوء الأدلة الشرعية³¹.

المطلب الثاني : ضوابط إفادة الفقيه المالي المعاصر من العلوم والخبرات المتخصصة في المعرفتين القانونية والاقتصادية³².

لقد وضع الفقهاء المعاصرون ضوابط للإفادة من العلوم والخبرات المتخصصة في المعرفتين القانونية والاقتصادية تمثلت فيما يلي :

1 - لا ينبغي أن تكون للخبير المتخصص في للمعرفة القانونية والاقتصادية سلطة متفردة بالتشريع والاجتهاد , تعارض سلطة الفقيه او تنافسها أو تحل مكانها , وأن تكون إفادة الفقيه المالي المعاصر منها للاستئناس والاسترشاد فقط كالأخذ بمناهج هذه المعارف في مجال البحث والتوثيق والتفسير والتخريج وإجراء المقارنات والملاحظات والإحصائيات والاستبيانات والاختيار العينات إلخ³³.

2 - التعامل السديد مع فقه الواقع الاقتصادي يتطلب الالتزام بالأصول الشرعية والمنطلقات العقلية في وصف الواقع الاقتصادي و عدم الجزم والقطع في توقع النتائج ورؤية المستقبل والاعتدال والتوازن في مصادر التلقي المتعددة والمتنوعة وتجنب المخاطر والمزالق³⁴.

3 - تتحقق الإفادة الرشيدة من العلوم والخبرات المتخصصة في المعرفتين القانونية والاقتصادية بحسن الوصل و المزج والتفاعل والتآلف والانسجام بين المعرفتين الفقهيّة والاقتصادية والقانونية بغية إيجاد ربط معرفي بينهما يسعى من خلاله الفقهاء والاقتصاديون والقانونيون إلى الاستفادة والاستثمار المزدوج من معطيات العلمين خدمة لمصلحة الإنسان على وفق مقصود الشرع .

المبحث الرابع : آليات تطوير البحث الفقهي المالي المعاصر بالاستعانة بالعلوم الفقهية والاقتصادية

³¹ فقه النوازل دراسة تأصيلية تطبيقية , محمد بن حسين الجيزاني , ص 39-48 , المجلد الأول , دار ابن الجوزي , ط 2 , 2006 م .

وانظر أيضاً : مستجدات العصر ومظاهر اكتمال المعرفي في التعامل الفقهي , أ . عبد الله الزبير عبد الرحمن , ص 31 .

³² فقه الواقع , ناصر بن سليمان العمر , ص 5 .

³³ مؤسسة الاجتهاد ووظيفة السلطة التشريعية , ص 364 , إسماعيل حسن حفيان , مرجع سابق .

³⁴ فقه الواقع , ناصر بن سليمان العمر , ص 29 . وانظر مقالنا بعنوان : الفقه الإسلامي المعاصر بين عصريته والاجتهاد وتجديد المنهج ,

يقصد بتطوير البحث الفقهي المالي المعاصر : مواكبة تغير أحوال المعاملات المالية للناس بتغير الزمان والمكان والأحوال والعرف والمصلحة في إطار التحرك مع الزمن بهدف استنباط أحكامها في حدود أصول ومبادئ الشريعة³⁵ .

إن الاستعانة بمعطيات العلوم الاقتصادية والقانونية في تطوير البحث الفقه المالي المعاصر بمؤسساتنا التعليمية ومراكزنا البحثية , وفي ظل التطور التكنولوجي الحاصل في مجال الرقمنة أمر في غاية الأهمية , إذا أردنا النهوض بالاقتصاد الإسلامي , خاصة في مجال الشركات والتأمينات والمصارف , وعليه لا بد من تحديث العقل الفقهي والأخذ بأسباب التطوير والتقدم والرقى , من خلال تحديث آليات البحث , وتطوير المناهج واعتماد المقاربات التحليلية النقدية , والاستقرائية الإحصائية , والمقارنة , والتجريبية , وتفعيل الطاقات والموارد البشرية , واستقطاب الكفاءات والأطر المؤهلة , وضرورة أن تفتح الدراسات الفقهية الشرعية على بقية العلوم البحتة الخادمة , وذلك باستقطاب الكفاءات والمواهب العلمية المحاسبية والرياضية والبيداغوجية للانخراط في أنشطة البحث العلمي الشرعي , كما إن الحاجة ماسة إلى تنظيم دورات التكوين المستمر لفائدة العلماء وأعضاء هيآت الرقابة الشرعية , لإطلاعهم على مستجدات النظم المالية , والمنتجات المستحدثة , في أفق تأطيرها من الوجهة الشرعية , وبمحت إمكانية الاستفادة منها في إغناء التجربة المصرفية الإسلامية³⁶ .

إن تطوير الصناعة الفقهية في مجال المعاملات المالية بحاجة إلى ثلاثة أمور: تطوير علوم المناهج , وترتيب الموضوعات الفقهية وإعادة النظر في مضمون المادة الفقهية وشكلها والاستعانة بوسائل الإيضاح: كالرسوم التوضيحية , الخطوط البيانية , الجداول , الخرائط وغيرها , في بيان الأحكام الفقهية³⁷ .

خاتمة : لقد توصلت من خلال هذا البحث إلى النتائج الآتية :

³⁵ الفقه الإسلامي , آفاقه وتطوره , حسني , عباس حسني محمد , ص 215 , ط 1 , رابطة العالم الإسلامي , السنة الثانية , العدد العاشر , 1402هـ .

³⁶ دور البحث العلمي في مجال النهوض بالعمل المصرفي , عبد الرحيم العلمي , ص 12 , بحث مقدم إلى "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول" دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي 31 مايو/ 3 يونيو 2009م .

³⁷ معالم تجديد المنهج الفقهي نموذج الشوكاني , مرجع سابق , ص 19 , انظر مقالنا بعنوان : الفقه الإسلامي المعاصر بين عصنة الاجتهاد وتجديد المنهج , ص 12-14 .

1 - إن انفتاح الباحث في فقه المعاملات المالية المعاصرة على المعرفتين القانونية والاقتصادية وأخذه بمعطياتها من حيث الشكل والمضمون على وجه الاستثناس والاسترشاد , بغية الوصول إلى التصور الصحيح والتنزيل السليم , يعد فريضة شرعية وضرورة واقعية , تتحقق بحسن الوصل و المزج والتفاعل والتآلف والانسجام بين المعارف الفقهية والاقتصادية والقانونية .

2- التعامل السديد مع فقه الواقع الاقتصادي والقانوني يتطلب الالتزام بالأصول الشرعية والمنطلقات العقلية في وصف الواقع الاقتصادي والقانوني و عدم الجزم والقطع في توقع النتائج ورؤية المستقبل والاعتدال والتوازن في مصادر التلقي المتعددة والمتنوعة وتجنب المخاطر والمزالق .

3- إن الحاجة ماسة في هذا العصر إلى صناعة الفقيه الاقتصادي والمفتي المالي والمصرفي الإسلامي والمحاسب والمراقب الشرعي , والطريق الأسلم إلى إعداد هؤلاء هو اعتماد منهجية التكامل المعرفي بين المعارف الفقهية والقانونية والاقتصادية.

4 - إن أي تطوير للبحث الفقهي المالي المعاصر على أساس الإفادة من المعارف القانونية والاقتصادية مرهون بالأخذ بأسباب التطوير والتقدم والرقي، من خلال تحديث آليات البحث، وتطوير المناهج واعتماد المقاربات التحليلية النقدية، والاستقرائية الإحصائية، والمقارنة، والتجريبية، وتوفير المعلومة الاقتصادية والقانونية والاحتكاك بالمؤسسات التشريعية و المالية والتجارية والتأمينية والمحاسبية بالقيام بدورات تكوينية فيها , بالإضافة إلى تبني الإشراف الثلاثي على البحث , مشرف فقهي رئيسي ومشرفان , قانوني وآخر اقتصادي .

وأخيراً أوصي بإيلاء أهمية للبحث العلمي في مجال إفادة البحث الفقهي المالي المعاصر من معطيات العلوم المختلفة , من خلال عقد الملتقيات والدورات التدريبية وإنشاء مخابر وفرق للبحث وإصدار المجالات خاصة في الجوانب المتعلقة بالفقه والإفتاء المالي والرقابة الشرعية والصيرفة الإسلامية .**وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.**